الدكتور عمر فاروق الدملوجي وزير الإسكان والتعمير

الوزارة تعمل بشكل دؤوب ويومي لتطوير أعمال إعادة الإعمار على طول الساحة العراقية

بهراء متابعة

قال الدكتور عمر فاروق وزير الإسكان والتعمير إن إصدار قانون صندوق الإسكان يتيح للمواطنين الحصول على قروض لقيامهم ببناء وحداتهم السكنية بأنفسهم وأضاف في لقاء تلفزيوني أن تسليم هذه القروض للمواطنين سوف يبدأ في القريب العاجل

وفيما يلي نص المقابلة التي أجريت مع السيد الوزير في أواخر تشرين الثاني المنصرم

في لقاء سابق معكم تحدثتم عن برنامج بناء المجمعات السكنية وخصخصة الشركات، هل هناك من جديد في هذا الأمر؟

نعم، في الحقيقة وزارة الإسكان والتعمير تعمل بشكل دؤوب ويومي ويمكنني القول ساعة بساعة في تطوير أعمال البناء على طول ساحة العراق وعرضها

وفي الحقيقة اهتمامات الوزارة متعددة ومتشعبة في مختلف المجالات ويكل ما لها من علاقة بالإعمار سواء كان مجمعات سكنية أو حتى توفير المبالغ اللازمة مباشرة للمواطنين حتى يستطيعوا بأنفسهم بناء وحداتهم السكنية

إذ قمنا بإصدار قانون لصندوق الإسكان وهذا القانون يتيح للصندوق أن يوزع المبالغ على المواطنين في سبيل قيامهم بأنفسهم ببناء وحداتهم السكنية

وأحب أن أبشر الناس بشكل عام إن هذا التسليف سوف يبدأ بالقريب العاجل إن شاء الله، خلال فترة شهر أو حتى أقل من هذا، نحن الآن بطور إعداد الدراسات في سبيل إيجاد الأولويات للمستفيدين من هذا القرض

أما بالنسبة لأعمال البناء فهي جارية في مختلف العراق، فالعمل مستمر في مجمعات سكنية في بغداد، وإن شاء الله سيصل إلى مراحل متقدمة، ومشروع كركوك في طور وضع الأسس في الوقت الحاضر، وفي مجمع الحيدرية الأعمال مستمرة، وكذلك في مجمع النجف ومجمعات أخرى أيضاً نأمل إضافة لهذا أن يقوم المواطنون بإستلام السلف للقيام بتشييد وحداتهم السكنية بأنفسهم كما ذكرت من خلال صندوق الإسكان

ليس فقط الإسكان بل أرغب أن أشير إلى مسألة الطرق والجسور وأعمال الصيانة والتي استنفدنا في الوقت الحاضر كل الصرف في هذا المجال، وأعمال التطوير مستمرة لكافة شركاتنا وهناك أيضاً نقطة مهمة يجب أن أشير اليها وهي أن هناك بعض الجسور نتعرض إلى أضرار ونحن دائماً نقوم بإعادة الأمور إلى نصابها

وأيضاً بالنسبة للمباني فإن العمل مستمر فيها، وفي الوقت الحاضر لدينا خطة استثمارية في الهيئة العامة للمباني لبناء مدارس بأعداد كبيرة في كل أرجاء العراق، كذلك لدينا مستشفيات في مختلف المحافظات، إضافة إلى خطة لإعادة التصاب لكافة الأبنية الحكومية المتضررة والتي لم تطلها يد الإعمار، ونحاول أن نعيد الأمور جميعها إلى نصابها

كنت في جولة وزرت الولايات المتحدة والتقيت بكثير من المؤسسات وخصوصاً المالية التي تساهم في إقراض المواطن على الأمد البعيد هل سنشهد قريباً أشياء مماثلة تتناسب مع الواقع العراقي في موضوع القروض طويلة الأمد لإعطاء المواطن فرصة لشراء منزل؟

المواطنون في كل شرائحهم سواء كانوا من ذوي الدخل المحدود أو ذوي الدخل المتوسط أو الدخل العالي يقعون ضمن اهتمام تطوير الوحدات السكنية لديه من قبل وزارتنا، وحاولنا جهدنا من خلال الزيارة التي قمنا بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية الالتقاء بمختلف المؤسسات المصرفية المانحة للقروض في سبيل البناء ومنها مؤسسة فاني ماي ومؤسسات أخرى هذه المؤسسات هي مؤسسات ضخمة، وهي تقريباً من أكبر المؤسسات الموجودة في العالم الصناعي المتقدم، واستفدنا من الوسائل التي يستخدمونها في تقديم القروض الى المواطنين والاستفادة في سبيل تسريع عمليات البناء في مختلف أرجاء العراق، كما ناقشنا سبل جلب الاستثمار الى داخل العراق ما عدا مبالغ المنحة التي خصصتها المنحة الإمريكية التي هي أكبر نسبة من كافة المنح الموجودة، وهناك رقابة حكومية عليها من مختلف مؤسسات الدولة العراقية وبالأخص وزارة الإسكان والإعمار من خلال الإشراف على إحالة العقود على الشركات ذات العلاقة الفنية

كما هو معروف فإن الوضع الأمني له ارتباط مع عملية التنمية، ما هي نسبة تأثير الوضع الأمني على برامج وزارتكم والمشاريع الطموحة التي تتحدث عنها؟

أي بناء في أي بلد في العالم يحتاج الى دعم شعبي ودعم وطني، وبالنسبة للرغبة الشعبية التي العمسها من خلال لقاءاتي المستمرة بالمؤسسات وبالمواطنين وبمختلف الجهات، أشهد أن الجميع يرغبون ببناء العراق لإظهاره كقوة اقتصادية في المنطقة والعراق مؤهل بكل تأكيد لأن يصبح قوة اقتصادية

أعود وأكرر أن الرغبة الشعبية متوافرة والأمر يحتاج الى توافر الجهود في سبيل هذا البناء، فبمجرد أن تتوافر الجهود فيبالتأكيد من خلال الاستثمار في مختلف المشاريع سوف يوفر الأمن لأن جزءا كبيرا من أسباب فقدان الأمن هو بسبب البطالة، وإن شاء الله تترجم ميزانية استثمارية للدولة العراقية لعام ٢٠٠٥ بحيث تتوفر الوظائف لكافة المواطنين القادرين على العمل في كل مكان، وأنا واثق أن ذلك سيساهم في تحسن الوضع الأمني على كافة الأصعدة وفي كل مكان

هل هناك نية كما ذكر لخصخصة أو بيع بعض الشركات العلاقة التابعة لوزارتكم؟

نعم في الحقيقة ومن تجارب البلدان الأخرى التي كانت تحت أنظمة شمولية وتحولت الى انظمة ديمقراطية سواء في أوروبا أو في أماكن أخرى نرى أن هذا الأمر مفيد، أنا زرت رومانيا التي كانت تحت واقع النظام الاقتصادي الشمولي وتحولت في الوقت الحاضر الى اقتصاد السوق، وسوف تكون جزءا من الاتحاد الأوروبي خلال كانون الثاني ٢٠٠٧ إذا استطاعت أن تلبي متطلبات الانضمام الى الاتحاد من ناحية الاقتصاد وغيرها والطلاقاً من تجارب الآخرين وجدنا أن أفضل طريقة هي دعم المؤسسات الحكومية بحيث تصبح قادرة على الدخول في سوق المنافسة الاقتصادية وتحقيق أرباح، وبعد تحقق الأرباح

ما هو حجم مساهمة وزارتكم في إعادة إعمار الفلوجة والمناطق الأخرى

الفلوجة وكافة مدن العراق الأخرى سواء كانت النجف أو سامراء أو الرمادي او أي منطقة أخرى تعرضت للأسف إلى أعمال عسكرية، فنحن اليد التي تقوم بإعادة الأمور الى نصابها من خلال الشركات الكبرى التي تمتلكها وزارتنا وسوف نعمل جاهدين للدخول في اي مدينة من المدن سواء كانت الفلوجة أو أية مدينة أخرى في سبيل إعادة إعمارها وبالمستوى الذي يحقق طموح المواطن وزارتنا تشرف على إعادة إعمار مدينة سامراء وأعدنا المخططات اللازمة لكافة المؤسسات الحكومية الموجودة بها وكذلك الممتلكات الخاصة التي تعرضت للدمار أيضاً ستكون لها تعويضات للمواطنين بشكل مباشر ومن خلالها سيقومون بإعادة إعمار ممتلكاتهم

ستتطيع هذه الشركات أن تتحول الى شركات مساهمة من قبل القطاع الخاص، وكذلك النسبة الأكبر تكون مملوكة من قبل الناس الذين يعملون في هذه الشركات، نحسن نعمل بهذا الاتجاه في الوقت الحاضر ونحاول أن نضع كافة مؤسساتنا بتلبي مواقفات الايزو لكي تصبح قادرة على أن تكون منافسة للشركات العالمية

العمل والشؤون الاجتماعية: المؤتمر العلمي الأول لإعادة حقوق الطفل في العراق

متابعة: منى بوهنا

عقدت هيئة رعاية الطفولة التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية صباح الثلاثاء الثالثين من تشرين الثاني الماضي مؤتمرها العلمي الأول للدفاع عن حقوق الطفل في العراق، وذلك على قاعة فندق بابل للمؤتمرات وحضر المؤتمر الدكتورة ليلى عبد اللطيف وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية إن قضية العناية بالطفل تعني في حقيقة الأمر العناية بالأسرة والمجتمع، وإن كنا نريد مجتمعاً صالحاً فعلينا أن نؤكد على أهمية الطفل وحقوقه والتي هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان لذا فإن نقطة البدء في تكوين المجتمعات والاهتمام بها هي في الاهتمام بالطفولة لأنها مرحلة ذات أهمية بالغة في تكوين شخصية الإنسان والاهتمام الفعلي يكون بالتوجيه الجاد السليم من لوضع خطط التنسيق بين كل الأطراف ذات الاهتمام من أجل تنمية هذه الشريحة المهمة في المجتمع، ولذا ومن منطلق الحرص على تحقيق المزيد من الإنجازات في مجالات الطفولة المختلفة وبضمنها الالتزام الحقيقي بتحقيق الأهداف التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل ومثاق حقوق الطفل العربي والتي تدعو الى ضمان حصول الأطفال على حقوقهم في البناء والنماء والحماية المشاركة

وعن خطط الهيئة مستقبلا أشارت السيدة الوزيرة إلى أن خطط الهيئة تتلخص في تهيئة كافة الوسائل والسبل الكفيلة بخلق جيل ينمو ويتقدم وتبنى شخصيته على قيم الحرية والوعي والتسامح والانفتاح والقدرة على مواجهة التحديات والصعاب وتعمل الهيئة على تنسيق كافة الجهود المبذولة في ميادين الطفولة المختلفة القائمة على تنفيذ مبادئ الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل والالتزام بها في التعاليم والتقاليد والأعراف الاجتماعية

وأخيراً أكدت السيدة عبد اللطيف على نشر الوعي بأهمية حصول الأطفال على حقوقهم وتلبية احتياجاتهم بالشكل الذي يعمق الفهم لدى مسؤولين وصانعي القرارات ومن خلال التنسيق بين الخطط والبرامج التنفيذية التي تصنعها الجهات المعنية في مجال الطفولة، وتقديم المقترحات والتوصيات بشأن تنفيذها بما يعمل وباستمرار على تطوير كافة الخدمات المقدمة لرعاية وتنمية الطفولة الغالية

البطاقة التموينية وهمومها

تحقيق: أشواق الصخري

كثر الحديث عن هموم البطاقة التموينية التي مازالت الشغل الشاغل للكثير من المواطنين العراقيين، لا سيما بعد التكثير من الوعود في تحسين موادها أو اضافة مواد جديدة لها، لكن دون جدوى فهي تبقى مجرد وعود

وهموم البطاقة التموينية تتمثل في تأخر وصولها إلى المواطنين وكذلك إنقاص بعض المفردات منها وكثرة الأمثال التي وعدت وزارة التجارة المواطنين بها ولكن تبقى تلك البطاقة ذلك الهم الشهري الذي لا يستفني المواطن العراقي البسيط عنه

والوقوف على أسباب التأخير والتلكوء حاولت بهرا التقرب إلى المشكلة من خلال التعرف على آراء المواطنين والمسؤولين على حد سواء

وكانت وقفتنا الأولى مع المواطنة سراب منذر حسين التي قالت كنا قد تأملنا خيراً بالحصة التموينية إنها ستسير نحو الأفضل أولاً النقل والتوزيع وسوء الظروف الأمنية وإمكانية النقل في الظرف الراهن التي حالت دون إيصالها للمواقع بشكل صحيح ومنتظم

يعاني المواطنون من رداءة مفردات البطاقة التموينية، فما تعليقكم عن هذا الموضوع؟

الحصة التموينية ونسأل التجارة أين الجبن؟، أين المعجون؟، أين الرز العنبر الذي وعدتنا به الوزارة ؟

أما الوكلاء، فيقول الوكيل عبد الواحد يوسف صاحب وكالة مواد غذائية في شارع فلسطين إن تأخير استلام مواد الحصة التموينية أوقفنا في مشاكل مع المواطنين، حيث أن المواطن لا يقتنع بأننا لسنا السبب المباشر للمشكلة، وخاصة لما تتعرض له السيارات الناقلة للمواد الغذائية من سرقة وتسليب، فالمواطن لا يقتنع بهذه الأسباب

وبعدها لعلمنا أورقنا ذهبنا إلى وزارة التجارة والتقينا السيد هادي عبد الله وكيل مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في وزارة التجارة والذي أوضح أن تلك الأسباب تقع على عاتق الشركة العامة لتجارة الحبوب فيما يتعلق بمادة الطحين، أما باقي المواد فإن المسؤولية تقع على عاتقنا، إلا أن هذه المسؤولية تكون محددة بعدة عوامل تقف وراء هذه المشكلة ومنها أولاً النقل والتوزيع وسوء الظروف الأمنية وإمكانية النقل في الظرف الراهن التي حالت دون إيصالها للمواقع بشكل صحيح ومنتظم

أما المواطنة سهاد عبد الأمير فتقول إننا لا نعرف أسباب التأخير في توزيع مفردات التموينية ونسأل التجار أين الجبن؟، أين المعجون؟، أين الرز العنبر الذي وعدتنا به الوزارة ؟

أما الوكلاء، فيقول الوكيل عبد الواحد يوسف صاحب وكالة مواد غذائية في شارع فلسطين إن تأخير استلام مواد الحصة التموينية أوقفنا في مشاكل مع المواطنين، حيث أن المواطن لا يقتنع بأننا لسنا السبب المباشر للمشكلة، وخاصة لما تتعرض له السيارات الناقلة للمواد الغذائية من سرقة وتسليب، فالمواطن لا يقتنع بهذه الأسباب

وبعدها لعلمنا أورقنا ذهبنا إلى وزارة التجارة والتقينا السيد هادي عبد الله وكيل مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في وزارة التجارة والذي أوضح أن تلك الأسباب تقع على عاتق الشركة العامة لتجارة الحبوب فيما يتعلق بمادة الطحين، أما باقي المواد فإن المسؤولية تقع على عاتقنا، إلا أن هذه المسؤولية تكون محددة بعدة عوامل تقف وراء هذه المشكلة ومنها أولاً النقل والتوزيع وسوء الظروف الأمنية وإمكانية النقل في الظرف الراهن التي حالت دون إيصالها للمواقع بشكل صحيح ومنتظم

يعاني المواطنون من رداءة مفردات البطاقة التموينية، فما تعليقكم عن هذا الموضوع؟

إن عقود الاستيراد التي تم إبرامها مع الجهات والدول المصدرة هي وفق المواصفات العراقية وإن الوزارة بصدد وضع منهاج استيراد لكل دائرة متخصصة وفق إحتياج السوق العراقية دون الاعتماد على منشأ معين وبأسعار مناقشة

متى سيتم تطوير البطاقة، خاصة وأن المواطن العراقي لم يحصل سوى على الوعود؟

إن تطوير البطاقة التموينية يتم بتوجيه مركزي وهناك توجهات بهذا الخصوص وكذلك سيتم إضافة مادتي المعجون والجبن المعلب، وقد تم التعاقد عليها فعلاً لغرض توزيعها على المواطنين

وأشار السيد عبد الله إلى أن هناك إجراءات معقدة لتعجيل عملية وصول البضائع من المنافذ الحدودية إلى مراكز التوزيع وفق خطة متكاملة وكذلك أخذ كافة الاحتياطات من أية إشكاليات تقع وخاصة التأمين من السرقات وكذلك بالتعاون بين وزارة التجارة ووزارة النقل، وأن الوزارة لا توجد لديها أية نية في إلغاء البطاقة التموينية

وأخيراً ورغم كل هذه الهموم والمشاكل والعراقيل التي تمر بها البطاقة التموينية لكنها تبقى خدمة يتنفع منها المواطن العراقي، نتمنى أن لا تتحول هذه الخدمة إلى نقمة

شر البلية ما يضحك.. أزمة وقود في العراق النفطي!

ميدل إيست أون لاين

كثر الحديث عن الأزمات النفطية وإزمات الوقود، التي يعاني منها المواطن العراقي، حتى صار الحديث عن تلك الأزمات واحداً من مفردات الحياة اليومية

فمنذ الحرب الأخيرة، والمواطن العراقي ما ان يخرج من ازمة حتى يدخل في اخرى، وكأن هناك ايادٍ خفية تتلاعب بمصير المواطنين البسطاء، الذين لم يجدوا من بد سوى اللجوء الى الأساليب البدائية، لتلمسية امور حياتهم اليومية، بعد أن اصبح كل شيء من مظاهر الحياة العصرية من الكماليات

ومع حلول الشتاء في العراق وجد العراقيون انفسهم بلا غاز سائل أو نفط أو وقود سيارات وبلا كهرباء، فكل شيء صار في عداد المفقودات طوابير طويلة من السيارات تنتظر من اجل التزود بالوقود، ربما تمتد الى اكثر من عشر ساعات من الانتظار، وإذا كان العراقي الذي يملك السيارة قد تمكن من الاستغناء عنها، بعد ان فشل في ملاحقة أسعار الوقود التصاعدية التي بلغت اكثر من خمسين ضعفاً عن سعرها الأصلي

واذا كان العراقي قادر على ان يترك سيارته ويستقل سيارات الأجرة، على اعتبار ان ذلك صار من الأشياء الكمالية في عراق ما بعد التحرير، فإن عملية التكيف تلك مع موضة الأزمات قد لا تنجح دائماً، خاصة اذا كان الوقود الغائب هذه المرة يتعلق بالنفط والغاز، الذي يدخل في وسائل التطبيخ والتدفئة والتي صارت هي الأخرى مع حلول موسم الشتاء البارد في العراق من الضروريات الغائبة، حتى أضحى العراقي يتساءل كيف سيقضي الشتاء البارد، وسط غياب النفط والغاز، بالإضافة الى غياب الكهرباء؟

ويجد العراقيون في تراث الأجداد ما قد يسعفهم في التغلب على المصاعب التي تواجههم وسط انخفاض كبير في درجات الحرارة، وصلت الى اقل من خمس درجات مئوية، اذ لجأت بعض العوائل الى وسائل بدائية جداً في تدفئة الماء البارد، وهي عمل المواقد النارية في حدائق المنازل، مستعينين بما لديهم من بقايا الأشجار يستخدمونها وقوداً للطبخ والتسخين

بعض البساتين القريبة، وبعض الشجيرات التي ما زالت تنتصب في الشوارع فهم لا يمكنهم شراء اسطوانة الغاز بعشرة آلاف دينار يومياً من اجل تدفئة الماء بعد ان توقفت السخانات الكهربائية عن العمل بسبب الغياب المزمن في التيار الكهربائي كما انهم لا يمكن ان يشتروا النفط بخمسة وعشرين الف دينار للبرميل الواحد لذلك كان لابد لهم من اللجوء الى هذه الطريقة ، كما قال

ومثلما كان الصيف قاسياً على العراقيين بسبب الحر اللاهب، الذي وصل الى اكثر من خمسين درجة مئوية وجعلهم يتمنون الشتاء هرباً من لهيب الصيف جاء الشتاء ليحمل للعراقيين ازمة اخرى فأغلبهم العراقي الذي يمتاز بحرارته اللاهبة صيفاً يمتاز أيضاً بشتائه البارد جداً، الذي يصل في بعض الأيام الى خمس درجات مئوية تحت الصفر، وهذا التناقض في طبيعة الطقس العراقي جعل منه بعض المحللين النفسيين سبباً من أسباب التناقض والحدية في الشخصية العراقية عموماً

فقد جاء الشتاء يحمل للعراقيين رياحه الباردة، وسط غياب لأدنى الخدمات الأساسية التي من شأنها ان تهون على العراقيين قسوة شتائهم وبين صيف لاهب وشتاء شديد البرودة تقف الأزمات المتكررة في الوقود في ارض العراق الطافية على مخزون هائل من النفط، لتزيد من قساوة الأجواء المناخية في العراق، حيث تقف العشرات من النسوة العراقيات في طوابير طويلة امام محطات الوقود، من اجل الحصول على اسطوانة غاز، او خمسة عشر لتراً من النفط من اجل الطبخ والتدفئة

وتقول السيدة ام خالد التي كانت تقف في طابور طويل امام محطة تعبئة مدينة الشعب منذ اربعة ايام وأنا اجلب اسطوانة الغاز، من اجل الحصول على واحدة مملوءة ولكن في كل مرة وبعد ان نقضي ساعات هنا، يقول العاملون ان الاسطوانات نفدت تعالوا غداً قائلتها بلهجة عراقية مشحونة بالغضب

وتؤكد ام خالد أن عمال المحطة وبالتعاون مع المجلس البلدي المكلف بالقيام بتوزيع الغاز والنفط على المواطنين هم من يقومون بتهريب تلك المواد الى باعة متجولين بعد ان يحصلوا على نسب من الارباح وهو الرأي الذي رددته اكثر من سيدة عراقية كانت تقف في تلك المحطة بكل صبر وجلد

لم يشهد العراق، على الرغم من كثرة الحروب والأزمات التي عانى منها في ظل النظام السابق من ازمة مشابهة في الوقود فبعد الحرب التي خاضها العراق اثر غزوه للكويت، ورغم التدمير الذي الحق بمنشآته النفطية إلا أن أزمة الوقود كانت لا تستغرق أياماً، هذا ان حصلت وفي خضم سنوات الحصار وما الحقه من تدمير في البنى التحتية العراقية، وعدم تمكن الوزارات العراقية آنذاك من صيانة منشآتها إلا أن أزمات الوقود لم يكن لها وجود على الساحة العراقية

اما بعد الحرب الأخيرة فقد اصبحت الأزمات الوقودية هي السمة البارزة في المشهد اليومي العراقي، الأمر الذي جعل عدداً من العراقيين يربطون بين هذه الأزمات وبين الأعمال المسلحة معتبرين ان ما يجري هو عقوبة من قبل القوات الامريكية والحكومة العراقية لعامة الناس، بسبب تصاعد هذه الأعمال

وأيا كانت اسباب الأزمات النفطية التي تحصر الجمد العراقي المنهك، فإن العراقيين وبحكم خبرتهم الطويلة في التعامل مع الأزمات يحاولون جاهدين ايجاد الطرق البديلة للاستغناء عن النفط ومشتقاته بعد ان صار عملياً ليس لهم كما يقول العديد من الناس فكانت بقايا شجيرات تتناثر في بعض الجزرات الوسطية منجأ لعدد من العوائل

وبدل أن يصل الغاز والنفط عبر انابيب الى البيوت العراقية في بلد متخم بالنفط والغاز وبنائم على أكثر مخزون في العالم من النفط، فإن صاروا اليوم بحاجة الى من يعلمهم فن التحطيب محاولين بذلك التمسك بصورة عملية بتراث الأجداد، ولكن كيف سيكون حال العراقيين في هذا الشتاء القارص لو نفذت بقايا الأشجار من الشوارع العراقية؟